

أثار إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربىة الكبرى على التبادل التجارى الجزائري مع دول المنطقة

دحمانى الهوارىة سنة 4 دكتوراه طور ثالث جامعة وهران 2

dahmani.houaria@outlook.fr

دربال عبد القادر أستاذ جامعة وهران 2 derbalaek@yahoo.fr

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر إتفاقىة منطقة التجارة الحرة العربىة الكبرى على حجم التبادل التجارى بين الجزائر ودول المنطقة من خلال الدراسة والتحلىل الإحصائى للصادرات الجزائرىة إلى دول المنطقة والواردات الجزائرىة من دول المنطقة، وهذا بعد التطرق إلى الصادرات والواردات الجزائرىة بصفة عامة، إضافة إلى الدراسة والتحلىل الإحصائى للميزان التجارى الجزائري مع دول المنطقة وهذا خلال الفترة (2009-2015)، مع الإشارة إلى كىفىة تعزيز التبادل التجارى بين الجزائر ودول المنطقة.

كلمات مفتاحىة: منطقة التجارة الحرة العربىة الكبرى، التجارة العربىة البىنىة، التجارة الخارجىة الجزائرىة.

Abstract:

The aim of this study to assess the impact of the Greater Arab Free Trade Area agreement on the volume of trade exchange between Algeria and countries of the region through the study and statistical analysis of the Algerian exports to the

countries of the region and imports from the countries of the region, after addressing the Algerian exports and imports in general, in addition to study and statistical analysis of the Algerian trade balance with the countries of the region this period (2009-2015), with reference to how to enhance trade between Algeria and other countries of the region.

Keywords: Greater Arab Free Trade Area , intra-Arab trade , Algeria foreign trade

المقدمة:

إن التطورات الإقتصادية التي شهدتها العالم خاصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي دعت إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبلها وإنفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال من جهة، وتنامي التوجه نحو تشكيل كتلتا إقليمية بين مختلف دول العالم من أجل حماية إقتصادياتها والصمود في وجه المنافسة العالمية من جهة أخرى، كل هذا دفع بالدول العربية إلى التفكير الجاد والحرص على إنشاء كتلة إقتصادي عربي تهدف من خلاله إلى تطوير العمل الإقتصادي العربي المشترك، وتعزيز المبادلات التجارية البينية، والتخفيف من تبعيتها لإقتصاديات الدول المتقدمة وكان ذلك عن طريق عقد العديد من الإتفاقيات فيما بينها و من أبرزها وأهمها إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي قراره بتأسيس هذه المنطقة سنة 1997 وذلك إستجابة لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة سنة 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1998، حيث يتم في إطار هذه الإتفاقية إلغاء كل الرسوم الجمركية والإجراءات ذات الأثر المماثل على التجارة العربية البينية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي أمضت على هذه الإتفاقية حيث سلمت ملف إنضمامها إلى جامعة الدول العربية في نهاية سنة 2008 و الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رسميا سنة 2009 وعيا منها من أهمية الإنضمام إليها لتحقيق جملة من الأهداف كالرفع من وتيرة التصدير خارج المحروقات وتدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية إضافة إلى الإستفادة من بعض المزايا كفتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري خاصة وأن المنطقة تمثل سوق إستهلاكية كبيرة (أكثر من 374 مليون نسمة)¹.

لذلك يهدف هذا البحث إلى تقييم أثر منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بعد مرور أكثر من ثمانية سنوات على إنضمامها للمنطقة وتحليل أهم العقبات والتحديات التي تواجه التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة، إضافة إلى الخروج بتوصيات التي من شأنها تعزيز التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة.

ومما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما هي إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة؟

وللإجابة على هذا التساؤل وتحقيق هدف البحث عالجنا الموضوع في ثلاثة محاور هي:

1. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (المحتوى والأهداف)
2. أثر منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة.
3. التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أولا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (المحتوى والأهداف)

1 نشأة المنطقة: لقد سعت الدول العربية منذ خمسينيات القرن الماضي إلى إيجاد أشكال مختلفة للتكامل الإقتصادي (منها معاهدة الدفاع المشترك سنة 1950 ، إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وإتفاقية تسوية المدفوعات وإنتقال رؤوس الأموال سنة 1953 ، إتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964 ، إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 197 ، إتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981)، من أجل حماية مصالحها وزيادة قوتها التفاضلية خاصة أمام الإنتشار الكبير للتكتلات الإقليمية، لكن معظمها باء بالفشل نظرا للمعوقات التي إعترضت مسارها كافتقار الدول العربية إلى القواعد الإنتاجية والبيئة الاقتصادية اللازمة لإقامة تعاون اقتصادي فيما بينها.

أدركت الدول العربية ضرورة إعادة بعث روح التكامل الإقتصادي العربي خاصة في ظل التطورات الراهنة من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تمثل إحدى أهم وأشمل الخطوات لتحقيق التكامل العربي، حيث أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي قراره بتأسيس هذه المنطقة سنة 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1998، فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف تهدف للوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة بعشر سنوات، وذلك بإستخدام الأسلوب المتدرج بنسبة 10 بالمائة سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة².

وتهدف هذه المنطقة إلى³:

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وصولا إلى حالة التكامل التجاري بينها.

- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.
- وضع الأساس لقيام كتل اقتصادي عربي تكون مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

2 الدول العربية الأعضاء في المنطقة: بلغ عدد الدول العربية التي إنضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية حاليا 19 دولة عربية وهي: الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، فلسطين، السودان، في حين لم تنضم بعد كل من الصومال، جيبوتي وجزر القمر، وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا كانت من بين الدول التي صادقت على إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري إلا أنها لم تطبق بعد البرنامج التنفيذي للإتفاقية.

3 البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة: تميزت إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ببرنامج تنفيذي وبرنامج زمني واقعي يحدد الواجبات والإلتزامات لكل دولة عضو والذي تضمن مايلي⁴:

- معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب متساوية خلال عشر سنوات تبدأ من 1998/1/1 وتنتهي في 2007/12/31، وقد تم تعديل الفترة الزمنية لإستكمال المنطقة

- وتم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في بداية سنة 2004 وبداية سنة 2005 إلى 20% في كل منهما.
- السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لا تخضع لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.
 - منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وقد إستفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن.
 - مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يخص إجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.
 - تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

ثانيا: أثار منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة

1 تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2009-2015

يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد مفتوح، حيث تمثل التجارة الخارجية نسبة 75% من حجم الناتج الداخلي الخام (البنك الدولي، 2015)، وسنحاول من خلال الجدول أدناه دراسة تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2009-2015.

جدول رقم 1: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2009-2015

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الإجمالية	45.47	57.76	73.80	72.62	65.82	61.17	37.79

35.72	58.36	63.66	70.57	71.66	56.14	44.41	الصادرات من المحروقات
94.52	95.41	96.72	97.18	97.10	97.20	97.66	صادرات المحروقات/الصادرات الإجمالية (%)
2.06	2.81	2.16	2.04	2.14	1.62	1.06	الصادرات خارج المحروقات
5.45	4.59	3.28	2.82	2.90	2.80	2.34	الصادرات خارج المحروقات/الصادرات الإجمالية (%)
51.50	58.33	54.90	50.37	47.30	40.21	39.29	الواردات الإجمالية
13.71-	0.32	9.73	20.17	25.96	18.20	6.18	الميزان التجاري
89.29	119.50	120.72	123	121.10	97,97	84.76	إجمالي التجارة

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2015، والمركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية CNIS.

يبين الجدول رقم 1 تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2009-2015، حيث نلاحظ إرتفاع قيمة التجارة الكلية خلال فترة 2009-2012 من 84.76 مليار دولار إلى حوالي 123 مليار دولار، في حين بدأت بالإنخفاض إبتداء من سنة 2013 لتصل إلى حوالي 89.29 مليار دولار سنة 2015، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإنخفاض في قيمة التجارة الخارجية يرجع أساسا إلى إنخفاض أسعار النفط بالسوق الدولية.

أما بالنسبة للصادرات فقد سجلت إرتفاعا خلال الفترة 2009-2012 فقد زادت قيمتها من 45.47 مليار دولار إلى حوالي 73.80 مليار دولار لتسجل بعد ذلك إنخفاضا مستمرا حتى قيمة

37.79 مليار دولار سنة 2015 ، وقد شكلت صادرات المحروقات النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية حيث سجلت سنة 2009 أعلى نسبة 97.99% ثم إنخفضت لتسجل في سنة 2015 نسبة 94.52% وهذا التذبذب راجع إلى إنخفاض أسعار النفط و تغير الطلب العالمي وبالتالي إنخفاض الكميات المصدرة منه بالإضافة إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يشير إلى تواضع مساهمة قيمة هذه الأخيرة رغم أنها سجلت تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة فقد وصلت كأعلى نسبة لها في سنة 2015 بـ 5.45% من إجمالي الصادرات.

وفي الإطار ذاته فقد عرفت قيمة الواردات إرتفاعا مستمرا طول فترة الدراسة فقد إرتفعت من 39.29 مليار دولار سنة 2009 إلى 58.33 مليار دولار سنة 2014 بإستثناء سنة 2015 التي عرفت إنخفاضا في قيمتها إلى 51.50 مليار دولار .

أما الميزان التجاري فقد عرف تراجعاً منذ سنة 2012 ليسجل بذلك عجزاً في سنة 2015 بقيمة 31.71 مليار دولار وهذا يعكس التراجع الكبير الذي عرفتته صادرات المحروقات⁵ والتي تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الكلية.

2- إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: قامت الجزائر بالمصادقة على إتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004⁶ ، وفي سنة 2007 أعلن رئيس الجمهورية في القمة الإقتصادية والإجتماعية بالرياض إنضمام رسميا لهذه المنطقة كخطوة نحو الوحدة الإقتصادية العربية وكوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة، وتقدمت الجزائر بملف إنضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008. وإبتداء من 01 جانفي 2009 أصبحت المبادلات التجارية بين الجزائري والبلدان العربية أعضاء المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية.

ومن أجل التطبيق الصارم والموحد لأحكام منظمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تم وضع إلى مجموعة من الأحكام حيث⁷:

- كل المنتجات التي لها صفة المنشأ يمكن تبادلها بين الجزائر والدول العربية الأعضاء بالمنطقة، في إطار نظام تعريفي تفضيلي بإستثناء المنتجات المستثناة من المنطقة لأسباب دينية، صحية، أمنية وبيئية.
 - كل المنتجات غير المستثناة من المنطقة والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة عند إستيرادها من الجزائر، تستفيد من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، إبتداء من الفاتح من جانفي 2009.
 - تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة من نفس النظام التفضيلي عند إستيرادها من طرف دولة عربية عضو بالمنطقة فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.
 - إن التفضيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطار المنطقة تنحصر في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول.
- ولعل من بين أهم الأهداف التي دفعت بالجزائر إلى الإنضمام إلى المنطقة هي⁸:
- تنوع ممولي الجزائر من السلع، وولوج المنتجات الجزائرية للأسواق العربية، والرفع من وتيرة التصدير خارج قطاع المحروقات.
 - تشجيع الإستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.
 - تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية ، وضمان إستقرار الأسعار ووفرة المنتج.

3- واقع التجارة الخارجية للجزائر مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

مع إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أصبحت السلع المتبادلة بين الجزائر ودول المنطقة لا تخضع لأي رسوم جمركية، والسؤال المطروح هنا: هل ساهم إنضمام الجزائر إلى المنطقة من تحسين المبادلات التجارية لها مع دول المنطقة بعد مرور أكثر من 9 سنوات من الإنضمام؟

وعليه سنقوم بالإعتماد على الجدول رقم 2 بدراسة تطور التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بشقها الصادرات والواردات وكذلك تطور الميزان التجاري البيني، وقد تم إعتماد سنة 2009 سنة الأساس من أجل حساب معدل التغير على طول فترة الدراسة.

1-3 تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في إطار جافتا: من خلال الجدول رقم 2 يتبين أن متوسط قيمة التجارة بين الجزائر ودول المنطقة خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 4.84 مليار دولار وقد سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2009 بحوالي 2.87 مليار دولار وأعلى قيمة بـ 6.23 مليار دولار سنة 2013 برقم نسبي 217.07%، أي أن التجارة بين الجزائر ودول المنطقة تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة.

2-3 تطور الصادرات البينية الجزائرية إلى دول المنطقة: بلغ متوسط قيمة صادرات الجزائر إلى دول المنطقة نحو 2.54 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2009 (سنة الإنضمام) بحوالي 1.35 مليار دولار في حين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بحوالي 3.3 مليار دولار برقم نسبي 246.67% أي أن صادرات الجزائر إلى دول المنطقة تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة.

وقد سجلت صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى دول المنطقة 83 مليون دولار أي ما نسبته 7% من الصادرات الإجمالية للجزائر، والتي تمثلت أساسا في منتوج السكر والذي

قدرت نسبته بـ 40% ، وفيما يخص المتوجات المصدرة والمستفيدة من المزايا الجمركية فقد سجلت ما قيمته 81.3 مليون دولار⁹ .

3-3 تطوّر الواردات البينية الجزائرية إلى دول المنطقة: بلغ متوسط قيمة واردات الجزائر من دول المنطقة نحو 2.31 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2009 بحوالي 1.52 مليار دولار في حين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بحوالي 3.26 مليار دولار برقم نسبي 214.47% أي أن واردات الجزائر من دول المنطقة تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة.

وقد شكلت الواردات من دول المنطقة والمستفيدة من التحرير الجمركي ما نسبته 76.6% من إجمالي الواردات من المنطقة ، أما الواردات من دول المنطقة والمستثناة من المزايا الجمركية شكلت ما نسبته 23.4% من إجمالي الواردات من المنطقة وهذا خلال السداسي الأول من سنة 2015، ومن بين المنتوجات التي تضمنتها هذه الأخيرة هي: الأدوية، الأنابيب، الخراطيم، الحبوب الجافة، عصير الفواكه¹⁰ .

4-3 تطوّر الميزان التجاري البيني الجزائري ودول المنطقة: من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ تذبذب في حصيلة الميزان التجاري بين الجزائر ودول المنطقة، نتيجة التذبذب في حصيلة الصادرات والواردات بين الجزائر ودول المنطقة خلال فترة الدراسة، حيث سجل الميزان التجاري عجزا في السنوات 2009-2011-2012 بقيمة -0.17، -0.02، -0.29 على التوالي ، في حين حقق فائضا في باقي السنوات حيث سجل أدنى فائض بقيمة 27 مليون دولار في سنة 2010 وأقصى فائض بقيمة 82 مليون دولار في سنة 2012، وقد بلغ متوسط قيمته 0.23 مليار دولار

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2015 عرفت إنخفاض على مستوى التجارة الخارجية الكلية للجزائر، وكذلك على مستوى التجارة مع دول المنطقة، حيث إنخفضت صادرات المحروقات وكذلك الصادرات خارج المحروقات في حين بقيت الواردات من المنطقة ثابتة. كما أن رغم إنضمام الجزائر إلى المنطقة لم يتضاعف حجم التبادل التجاري البيني بالشكل المأمول فقد تضاعف مرتين في أحسن أحواله خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 2: تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر والمنطقة خلال الفترة 2015-2009

القيمة: مليار دولار أمريكي

الميزان التجاري البيني	الواردات البينية		الصادرات البينية		التجارة البينية		السنوات
	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	
0.17-	100.00	1.52	100.00	1.35	100.00	2.87	2009
0.27	103.94	1.58	137.03	1.85	119.51	3.43	2010
0.02-	158.55	2.41	177.03	2.39	167.25	4.8	2011
0.82	142.76	2.17	221.48	2.99	179.79	5.16	2012
0.29-	214.47	3.26	220.00	2.97	217.07	6.23	2013
0.57	181.58	2.76	246.67	3.33	212.19	6.09	2014
0.42	161.18	2.45	155.13	2.87	185.36	5.32	2015
0.23		2.31		2.54		4.84	المتوسط

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الوحد، أعدد
مختلفة.

ولمعرفة مدى تأثير إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية الجزائرية
نستعين بالجدول رقم 3، حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، الأولى (2005-2008) وذلك
قبل إنضمام الجزائر إلى المنطقة والفترة الثانية (2009-2015) بعد إنضمامها للمنطقة حيث:

- إنضمام الجزائر إلى المنطقة كان له أثر إيجابي في تحسن قيمة التجارة الخارجية للجزائر مع
دول المنطقة ب 216.07% مقارنة بالفترة السابقة للإنضمام ، فقد بلغ متوسط قيمتها 4.82
مليار دولار بعد الإنضمام أي خلال الفترة (2009-2015) مقابل 2.24 مليار دولار خلال الفترة
السابقة للإنضمام (2005-2008).

- في حين بلغ متوسط الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة 2.54 مليار دولار بعد الإنضمام
خلال الفترة (2009-2015) مقابل 1.45 مليار دولار في الفترة السابقة للإنضمام (2005-2008)،
وقد سجل تحسنا بنسبة 175.17% مقارنة بالفترة التي سبق الإنضمام.

- أما فيما يخص واردات الجزائر من المنطقة شهدت هي الأخرى تحسنا ب 292.40% مقارنة
بالفترة التي سبقت الإنضمام، وقد بلغ متوسط قيمتها قبل الإنضمام خلال الفترة (2005-
2008) حوالي 0.79 مليار دولار ليرتفع إلى 2.31 مليار دولار بعد الإنضمام خلال الفترة (2009-
2015).

جدول رقم 3: أثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الجزائرية مع
دول المنطقة (2005-2015)

القيمة: مليار دولار

معدل التغير بين الفترتين %	الفترة 2 (2015-2009)	الفترة 1 (2008-2005)	
216.07	4.84	2.24	متوسط قيمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة
175.17	2.54	1.45	متوسط قيمة الصادرات البينية الجزائرية مع المنطقة
292.40	2.31	0.79	متوسط قيمة الواردات البينية الجزائرية مع المنطقة

المصدر: حسابات شخصية إعتمادا على أعداد مختلفة من التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

من النتائج السابقة نستنتج أن إنضمام الجزائر إلى المنطقة كان له أثر إيجابي على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بشقيها الصادرات والواردات، وقد كان له أثر إيجابي على الواردات الجزائرية من دول المنطقة أكثر من الصادرات الجزائرية للمنطقة خلال فترة الدراسة.

4 - مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر

بين الجدول رقم 4 أن متوسط نسبة التجارة الخارجية الجزائرية مع دول المنطقة لإجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية للجزائر بلغ 4.46% خلال الفترة (2009-2015)، وقد سجلت أدنى نسبة لها سنة 2009 بـ 3.38% وأعلى نسبة في سنة 2015 بـ 5.96%. أما بالنسبة للأهمية النسبية للصادرات الجزائرية مع دول المنطقة لإجمالي قيمة الصادرات لجزائرية خلال نفس الفترة فقد ترواح بين حد أدنى في سنة 2.97% سنة 2009 وحد أقصى سنة 2015 بـ 7.59%، وبمتوسط سنوي بلغ 4.44%. أما فيما يخص الأهمية النسبية للواردات الجزائرية من المنطقة لإجمالي الواردات الجزائرية الكلية فقد سجلت هي الأخرى أدنى نسبة لها في سنة 2009 بـ 3.38% و 5.94% أعلى نسبة سنة 2013، أما المتوسط السنوي لها خلال فترة الدراسة بلغ نحو 4.95%.

جدول رقم 4: مساهمة التجارة البينية الجزائرية مع المنطقة في إجمالي التجارة الخارجية
للجزائر (2009-2015)

القيمة: نسبة مئوية

إجمالي التجارة البينية/ إجمالي التجارة الخارجية %	الصادرات إلى دول المنطقة/إجمالي الصادرات %	الواردات من دول المنطقة/إجمالي الواردات %	
3.38	2.97	3.38	2009
3.50	3.20	3.92	2010
3.96	3.24	5.09	2011
4.19	4.12	4.31	2012
5.16	4.51	5.94	2013
5.09	5.44	4.73	2014
5.96	7.59	4.76	2015
4.46	4.44	4.59	المتوسط

المصدر: تم إعداده اعتماداً على الجدولين رقم 1 ورقم 2.

تشير هذه النسب إلى أنه ورغم إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن التجارة الخارجية للجزائر مع المنطقة لم تتجاوز 5.96% من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر في أحسن أحوالها، حيث تبقى هذه النسب ضعيفة لا تعكس حقيقة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي نصت عليها إتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه توجد عوامل أخرى غير القيود الجمركية وغير الجمركية تحد من نمو التجارة البينية للجزائر مع دول المنطقة.

5- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بغية التعرف على أثر المنطقة في فتح أسواق جديدة للجزائر سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات من المنطقة، سنحاول من خلال الجدولين رقم 4 ورقم 5 التعرف على أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

جدول رقم 5: أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للصادرات الجزائرية للفترة 2009-2015

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	تونس		المغرب		مصر		الإمارات		سوريا		لبنان	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2009	492.3	36.34	379.9	28.04	399.3	29.48	33.3	2.46	4.2	0.31	3.8	0.28
2010	624.1	33.66	585.9	31.60	346.1	18.67	73.1	3.94	71.7	3.87	28.5	1.54
2011	702.5	29.31	851.4	35.53	678.0	28.29	11.0	0.46	40.3	1.68	12.6	0.53
2012	991.5	33.18	968.7	32.42	825.7	27.63	6.7	0.22	28.2	0.94	36.0	1.21
2013	1189.3	39.97	1027.1	34.52	503.8	16.93	41.1	1.38	35.2	1.18	53.7	1.8
2014	1653.3	49.53	1238.7	37.11	170.3	5.10	44.5	1.33	35.0	1.05	55.0	1.65
2015	1037.2	36.06	967.4	33.36	416.8	14.49	7.4	0.26	28.8	1	64.7	2.25
المتوسط	955.74	36.86	859.87	33.23	477.14	20.08	31.01	1.43	34.77	1.43	36.33	1.17

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

المتوسط: حسابات شخصية إعتقادا على معطيات الجدول نفسه.

من خلال الجدول رقم 4 يتبين أن أهم 6 شركاء تجاريين فيما للصادرات الجزائرية من دول المنطقة هم: تونس، المغرب، مصر، الإمارات، سوريا ولبنان على التوالي.

1. تونس: تعد تونس أول زبون للجزائر حيث بلغ متوسط الصادرات الجزائرية إلى تونس خلال الفترة 2009-2015 ما قيمته 955.74 مليون دولار وهو يمثل 36.86% من قيمة الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة خلال نفس الفترة، وقد سجلت في سنة 2009 أدنى قيمة لها بـ 492.3 مليون دولار وأقصى قيمة في سنة 2014 بـ 1653.3 مليون دولار، وقد تمثلت هذه الصادرات أساسا في السكر الأبيض، الزجاج المسطح والمياه المعدنية والغازية..

2. المغرب: احتل المغرب المركز الثاني بعد تونس وقد بلغ متوسط الصادرات الجزائرية إليه ما قيمته 859.87 مليون دولار وهو ما يمثل 33.23% من قيمة صادرات الجزائر الكلية إلى دول المنطقة خلال فترة الدراسة، في حين سجلت سنة 2009 أدنى قيمة لها بـ 379.9 مليون دولار وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بـ 1238.7 مليون دولار، وتمثلت هذه الصادرات أساسا في الأمونياك، التمور، الزجاج المسطح وزجاج الأمان.

3. مصر: تأتي مصر في المرتبة الثالثة كأهم زبون للجزائر فقد بلغ متوسط صادرات الجزائر إليها ما قيمته 477.14 مليون دولار بنسبة 20.08% من إجمالي صادرات الجزائر إلى دول المنطقة خلال فترة الدراسة، في حين تم تسجيل أدنى قيمة لها سنة 2010 بـ 346.1 مليون دولار وأقصى قيمة سنة 2012 بـ 825.7 مليون دولار، تمثلت أساسا في الطاقة (غاز البوتان، غاز بروبان، غاز طبيعي مسال).

ثم تأتي كل من الإمارات، سوريا ولبنان بنسب متقاربة حيث شكلت الصادرات إلى كل من الإمارات وسوريا نفس النسبة بحوالي 1.43% من إجمالي صادرات الجزائر إلى المنطقة و1.17% بالنسبة إلى لبنان خلال فترة الدراسة.

من خلال التحليل السابق نستنتج أن الجزائر تصدر إلى 3 دول بشكل رئيسي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أصل 18 دولة عضو بالمنطقة، وهي تونس ، المغرب ومصر نظرا للقرب الجغرافي الذي ينعكس إيجابا على كلفة النقل وسهولة التسويق. في حين تبقى صادرات الجزائر إلى بعض دول المنطقة معدومة أو شبه معدومة (قطر، البحرين، اليمن..)، رغم إمتلاك الجزائر ميزة نسبية في العديد من المنتجات ، وهذا يدل على أن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ليس كافيا لتنمية التبادل التجاري البيئي، فالتشابه في الهياكل الإنتاجية للجزائر مع بعض دول المنطقة من جهة، ومحدودية القدرة التنافسية للجزائر مقارنة ببعض دول المنطقة (قطر، الإمارات ، البحرين..)¹¹، وكانت الجزائر قد إحتلت المرتبة 87 من أصل 138 دولة حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016-2017¹² من جهة أخرى ينعكس سلبا على تنمية الصادرات الجزائرية إتجاه دول المنطقة.

جدول رقم 6: أهم الشركاء التجاريين من دول المنطقة بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة 2009-2015
(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	مصر		السعودية		تونس		الإمارات		المغرب		الأردن	
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
2009	35.12	536.0	10.28	156.8	21.26	324.4	5.67	86.5	7.52	114.8	7.63	116.5
2010	19.30	306.0	17.58	278.7	22.34	354.1	12.49	198.1	7.95	126.0	8.17	129.5
2011	18.36	443.5	18.37	443.9	17.75	428.8	14.20	343.1	9.94	240.2	6.25	150.9
2012	16.67	361.8	20.34	441.4	18.05	391.8	11.29	245.0	12.30	266.9	6.79	147.4
2013	14.16	461.9	17.69	577.0	14.21	463.6	24.69	805.6	6.32	206.1	5.06	165.1
2014	16.89	618.8	17.84	653.6	13.57	497.2	24.91	912.5	6.59	241.5	3.90	142.7
2015	22.5	552.4	28.02	687.6	11.87	291.2	12.04	295.3	9.09	223.0	3.78	92.6
المتوسط	20.43	468.62	18.59	462.71	17.00	393.01	15.04	412.3	8.53	202.64	5.94	142.01

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الواحد، أعداد مختلفة،
المتوسط: حسابات شخصية إعتقاداً على معطيات الجدول نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أن أهم 6 مموني الجزائر من دول المنطقة خلال الفترة
2009-2015 هم على التوالي: مصر، السعودية، تونس، الإمارات، المغرب والأردن .

1. مصر: بلغ متوسط واردات الجزائر من مصر خلال فترة الدراسة 468.62 مليون دولار أي ما نسبته 20.43 % من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة وقد سجلت أعلى نسبة من للواردات من مصر بـ 35.12 % سنة 2009، وأدنى نسبة سجلت في سنة 2014 بـ 16.89 %، وتمثل هذه الواردات أساسا في الخضرا الجافة، عصير الفواكه، ألياف النحاس والكتيب.
 2. السعودية: تحتل السعودية المركز الثاني من حيث نفاذ منتجاتها إلى الجزائر بعد مصر، حيث عرفت الواردات من السعودية زيادة مستمرة إبتداء من سنة الإنضمام فقد بلغ متوسط واردات الجزائر منها 462.71 مليون دولار مشكلا نسبة 18.59 % من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة خلال فترة الدراسة 2009-2015 المنطقة. وقد سجلت أعلى نسبة من للواردات من السعودية بـ 28.02 % سنة 2015، وأدنى نسبة سجلت في سنة 2009 بـ 10.28 %، وتمثل هذه الواردات أساسا في المواد البلاستيكية، الخضرا والأدوية.
 3. تونس: تأتي تونس بالمرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط واردات الجزائر من تونس خلال فترة الدراسة 393.01 مليون دولار أي ما نسبته 17 % من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة وقد سجلت أعلى نسبة من للواردات من تونس بـ 22.34 % سنة 2010، وأدنى نسبة سجلت في سنة 2015 بـ 11.87 %، وتمثلت هذه الواردات أساسا في الإسمنت وأجزاء البناء.
 4. الإمارات: بلغ متوسط واردات الجزائر من الإمارات خلال فترة الدراسة 412.3 مليون دولار أي ما نسبته 15.04 % من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة وقد سجلت أعلى نسبة من للواردات من الإمارات بـ 24.91 % سنة 2014، وأدنى نسبة سجلت في سنة 2009 بـ 5.67 %، وإشتملت هذه الواردات أساسا في المواد البلاستيكية والأدوية وألياف الألمنيوم.
- ثم يأتي كل من المغرب والأردن في المركزين الخامس والسادس على التوالي حيث سجل المغرب نسبة 8.53 % من إجمالي الواردات الجزائرية من دول المنطقة خلال فترة الدراسة ولم تتعدى في أحسن أحوالها 12.30 % وذلك سنة 2012. في حين بلغت نسبة واردات الجزائر من الأردن 5.94 % خلال فترة الدراسة .

أما الواردات من باقي دول المنطقة لم تتعدى في المتوسط نسبة 14.47 % خلال الفترة 2009-2015¹³، ومنه نستنتج أن أهم الأسواق العربية للواردات الجزائرية في إطار المنطقة تمثلت في 4 دول بشكل رئيسي وهي: مصر، السعودية، تونس والإمارات، في توجد دول أعضاء أخرى بالمنطقة لا تستورد الجزائر منها أو وارداتها منها بنسب قليلة جدا مثل (العراق، اليمن، موريتانيا) خلال نفس الفترة. وهنا ننوه إلى أن القائمة السلبية التي تبنتها الجزائر والتي تحتوي على قائمة المنتوجات المستثناة من المزايا الجمركية في إطار المنطقة (أكثر من 1000 منتج) لعب دورا أساسيا في إنحصار موموني الجزائر من دول المنطقة في 4 دول بشكل رئيسي، وعدم إمتلاك العديد من المنتجات الجزائرية القدرة التنافسية في مواجهة المنتجات المماثلة من بعض دول المنطقة.

إن إستفادة الجزائر من الإنضمام إلى منطقة مرهون بمدى قدرة الجزائر على إستغلال إمكانياتها المتاحة، حيث تتميز بمزايا نسبية خاصة في الصناعات التحويلية.

التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من العقبات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المؤمولة من إنشائها وتحد من فاعليتها ومن أهمها :

- الإستثناءات: إن الإستثناءات التي منحها المجلس الإقتصادي والإجتماعي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تخص السلع المحضور إستيرادها أو تداولها لأسباب دينية أو صحية، أو أمنية، أو بيئية والسلع التي تم إستنأؤها من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وذلك بصفة مؤقتة مراعاة للظروف الإقتصادية للدول التي تقدمت بطلب الإستثناء، أثرت سلبا على تنمية التبادل التجاري

البيبي العربي حيث دفعت بدول أخرى تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل بطلب العديد من
الإستثناءات¹⁴.

وبدورها قامت الجزائر بإعداد قائمة سلبية لأزيد من 1000 منتج عند الإنضمام إلى المنطقة
وذلك من أجل حماية المنتج المحلي، وتصدر الإشارة إلى أن المراجعة الأخيرة للقائمة السلبية
وذلك في أكتوبر 2013 إشملت على 1352 منتج لا يستفيد من المزايا الجمركية مقابل 1644
منتج في سنة 2012¹⁵.

- غياب قواعد المنشأ التفصيلية: إن عدم التوصل إلى قواعد منشأ¹⁶ تفصيلية للسلع
العربية، والمتفق عليها من قبل الدول العربية يمثل أحد أهم العقبات التي تقف في
وجه تعزيز وتنمية التبادل التجاري العربي البيبي، حيث تتبع المنطقة حتى الآن قواعد
منشأ عامة تقتضي أن السلعة تكتسب صفة المنشأ إذا كانت تنتج داخل الدولة أو
تحقق على الأقل نسبة الـ 40% كقيمة مضافة داخل الدولة وتنخفض هذه النسبة
إلى 20% في حالة الصناعات التجميعية¹⁷، وهذا ما ينعكس سلباً على تنافسية السلع
المحلية أمام السلع الأجنبية الواردة إلى الأسواق العربية والتي تستفيد من الإعفاءات
الجمركية.

- الشراكة الأورومتوسطية: إن معظم الدول الأعضاء بالمنطقة تدخل في إتفاقيات
تجارية أو شراكة مع دول أخرى سواء إتفاقيات ثنائية أو متعددة وهذا ما يعمل على
إضعاف المبادلات التجارية البينية العربية، ومن أهمها الشراكة الأورومتوسطية، التي
تهدف إلى تحرير بين الإتحاد الأوروبي من جهة و الدول المتوسطية فيما فيها العربية من
جهة أخرى وهذا ما يشكل تحدياً للدول المتوسطية العربية التي تجد نفسها بين
تطبيق لإلتزاماتها ضمن هذه الإتفاقية وبين طموحاتها التكاملية فيما بينها خاصة ضمن

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر أولى الخطوات الجادة من أجل تكامل
عربي شامل¹⁸.

وفيما يخص الجزائر فهي الأخرى تعاني من الهيمنة الأوروبية على هيكل تجارتها الخارجية
على حساب المبادلات التجارية بينها وبين دول المنطقة، خاصة وأن أوروبا أقرب جغرافيا
مقارنة بأغلب الدول العربية الأعضاء في المنطقة وتربطهما علاقات تتميز بعمق الإعتماد
المتبادل وقوته في كل الميادين¹⁹، إذ تشير إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي
والإحصائيات للجمارك²⁰ أن معظم مبادلات الجزائر تتم مع الإتحاد الأوروبي بنسبة
49.21% واردات و68.28% صادرات خلال سنة 2015.

- تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع
الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو
الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع²¹.

وتعتبر هذه التحديات على سبيل المثال لا للحصر لأنه توجد العديد من التحديات التي تواجهها
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فتحقيق التجارة فيما بين الدول العربية من أجل
تعزيزها لا يتحقق فقط من خلال إزالة الرسوم الجمركية، ولكن يتطلب إتخاذ العديد من
الإجراءات (خاصة إعادة التقييم الجمركي على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية)، ولعل
موضوع الإستثناءات السلعية يشكل العقبة الرئيسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى²².

نتائج البحث: من أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي :

- أن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة.
- زيادة الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة بمعدلات نمو منخفضة، حيث تضاعفت بمرة واحدة مقارنة بالفترة التي سبقت الإنضمام بـ 175.17%.
- أهم السلع المصدرة إلى دول المنطقة هي
- تعتبر كل من تونس، المغرب ومصر أهم زبائن الجزائر من دول المنطقة.
- زيادة الواردات الجزائرية من دول المنطقة هي الأخرى بمعدلات نمو منخفضة، وقد تضاعفت مرتين مقارنة بالفترة السابقة للإنضمام بـ 292.40%.
- تعتبر كل مصر، السعودية، تونس والإمارات من أهم مموني الجزائر من دول المنطقة.
- أهم السلع المستوردة من دول المنطقة تمثلت في
- إنضمام الجزائر للمنطقة خلق أسواق جديدة لها تمثبت في كل من السعودية الإمارات حيث زادت نسبة الواردات بشكل ملحوظ من هذه الدول إبتداء من سنة 2009 (سنة الإنضمام).
- عرف الميزان التجاري الجزائري مع دول المنطقة تذبذبات بعد الإنضمام ما بين عجز وفائض.
- ثبات نسبة التجارة بين الجزائر ودول المنطقة مقارنة بالتجارة الخارجية الكلية للجزائر.
- أن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، وعلى الرغم من الزيادة في حجم الصادرات والواردات من

دول المنطقة إلا أن الميزان التجاري شهد تذبذبا ما بين تحقيق الفائض والعجز خلال الفترة (2009-2015).

إضافة إلى إنحصار التبادل التجاري بشكل رئيسي مع عدد قليل من دول المنطقة (تونس، الإمارات، مصر، المغرب، السعودية).

التوصيات (سبل تعزيز التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة):

إن إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، فعلى الرغم من مرور أكثر من 8 سنوات من الإنضمام إليها، وعلى الرغم من وجود عدة مقومات وعوامل من شأنها الرفع من حجم التبادل التجاري البيئي كالقرب الجغرافي، وحدة اللغة، تشابه العادات والتقاليد.. إلا أن حجم التبادل التجاري البيئي لم يتجاوز نسبة 6% في أحسن أحواله بعد الإنضمام ولذلك ينبغي العمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تقف في وجه ذلك، ومن أجل ذلك سنقدم التوصيات التالية والتي من شأنها تعزيز وتنمية المبادلات التجارية بين الجزائر ودول المنطقة:

- ضرورة تبني إستراتيجية التنوع الإقتصادي عن طريق الإستثمار، الشراكة للإستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات لتمكين من بناء قاعدة إقتصادية متينة.
- الرفع من تنافسية السلع من حيث الجودة والسعر، وخاصة بالنسبة للسلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية.
- تشجيع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.
- تخفيف الإجراءات الإدارية في العمليات التصديرية.
- العمل على منح التسهيلات الجمركية لفائدة المصدرين الجزائريين.

- منح التسهيلات في مراقبة الصرف والعملات من قبل بنك الجزائر.
- العمل على تجانس وتقارب السياسات الإقتصادية والتجارية مع الدول العربية.
- تسهيل إجراءات جذب الإستثمارات العربية، والدخول في شراكة مع مؤسسات وطنية.
- ضرورة العمل على زيادة المعرفة التجارية والقانونية للمنتجين والمصدرين الجزائريين لنصوص الإتفاقية.
- ضرورة القيام بدراسات قياسية متخصصة حول المتغيرات التي تؤثر في حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول المنطقة.

الهوامش:

¹ جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016 ، ص 416.

² سليمان ، معتصم رشيد". منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :علمان من التطبيق " ، مجلة العمال العرب، العدد 357، 2000، ص 58.

³ الأمانة العامة للإتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق الغد، مجلة أوراق إقتصادية، العدد 15، 2000، ص 219.

⁴ جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2004، ص 199.

⁵ نتيجة ظهور النفط الصخري و انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية إلى حدود 40 دولار للبرميل.

⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 2004/08/08، الصفحة 5.

⁷ المنشور الوزاري رقم 1769، الصادر عن المديرية العامة للحمارك، المؤرخ في 03 ديسمبر 2008.

⁸ بورحلة ميلود، إشكالية إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: التقييم والآفاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 177.

⁹ Evaluation de l'impact de l'accord de libre échange sur le commerce extérieur de l'Algérie avec la grande zone arabe de libre change durant le premier semestre 2015, Agence Nationale De Promotion Du Commerce Extérieur, octobre 2015 , p.5.

⁷ Ibid., p.12.

¹¹ إحتلت كل من الإمارات، قطر، والبحرين المراتب 16، 18 و 48 على التوالي من أصل 138 دولة حسب تقرير التنافسية العالمي 2016-2017.

¹² تقرير التنافسية العالمي 2016-2017، المنتدى الإقتصادي العالمي.

¹³ تم الحصول على هذه النسبة بناء على تقرير الإقتصادي العربي الموحد لأعداد مختلفة.

¹⁴ فراس سيور، قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 5، 2014، ص 482.

¹⁵ Evaluation de l'impact de l'accord de libre échange sur le commerce extérieur de l'Algérie avec la grande zone arabe de libre change durant le premier semestre 2015, Op.Cit., p.7.

¹⁶ قواعد المنشأ هي عبارة عن مجموعة من القوانين والأحكام التي يطبقها أي بلد عضو في إتفاقية تجارية من أجل تحديد منشأ السلعة حتى تستفيد من المزايا الجمركية والتفضيلية التي تنص عليها الإتفاقية.

¹⁷ فراس سيور، قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المرجع السابق، ص 484.

¹⁸ حملاوي ربيعة، منصري نجاة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، جانفي 2014، ص 146.

¹⁹ تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الإقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد 6، 2008، ص 14.

²⁰ موقع المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2015، ص 13.

²¹ الجوزي جميلة، التكامل الإقتصادي العربي: الواقع والآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جانفي 2008، ص 28.

²² سهم أحمد المجالي، التجارة الأردنية العربية وأثرها على الإقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2008، ص 33.